

احدهما في العقد والتعديني وفي الخبر في التعديين خاصة دون  
العقد بان يكون قد ارتبه احد الطرفين وهو بالخيار في الخبر  
وانظر مع مطلق اول الخيار من منع جمعه مع المبت وهذا التعدي  
يترك به لعيب ينسأ ولا يشهد له او يرد وظاهر ان لا يشهد له  
مشروع فيه عرض وصدقة حلو لا يبطء الا بالبرهان والاشارة  
والشرط ينفي للمنة فانظره ان اشترط قبولها في حدها كقول  
يصدق في غير المين الابينة او قديمة كانه بشرط ان يصدق  
وتشاع انه يريد تزويج عبدة المصريين والماناة في السوق  
كاشراطه ولو اشترط تزويج الوفيين نحو كان يتزوي من تزويج  
طباخة وبشرط ما لا تعرض فيه لغوا كالحمل ولا ينعف قوله لا  
اهن العام بخدمي ولو جرد ما العادة عدمه عرض على احد  
مشروط وفيه معلوم هذا عرف قول الاصل ولا كلام لو احدى في شرط  
لا يتفكر ومن منطوقه كما في حقه اما يجد كتاب الخديين لسنة  
صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولا يلي رسم صلح او طارئين  
يكرم جمعها قبل صمان المستغنى كونه يابق لا البتة بالعلم وال  
لصدم من اصله او اقصه وان اتمه او ناقص نور عن خصم  
الادبي او مستحاضة او متساقفة الحصن مما يضر المشركين  
عليه الفرح للجلاب الالعبنة والاعتراض او غنينة او غنينة  
او نايما وان كرها او شاريا حمله ومثله اكل نحو الدينون  
اولا شرع بمسك حلفه او يسن زائد في الايمان او العزم  
لخيد او بحر مستغ المطن او ذاق البقا او لم يملك الامانة  
حدا وانقضت شرطه لا يجد الخ او احد اصوله عند نظر  
على ما قبل النوا ويجنون الابن حلف اذ لا يبرح او ساقه

لو احدى في المقدم او من رابعة او شين بنقض الثمن او في رابعة  
وان فاق تعدي لشعر بفعلها فيقيد شيئا طمعه على عود وضوء  
نه حرمة وكونه وانه في ونون الكبر المراد من لا يبول عليه  
عالمية الغرض وان انقطع ككل ما يعبر ومنه الزواج على  
البيمار وطلق البايح على عدم العلم ان ثالثه غنيطير وبلشيطير  
بأمة او سحاق وقسبة الرميل بالبراة وعلسه وطلق مسام  
ذكو الوفيق فاند وفتخانه الا ان يجاب من بلاد حروب فالعيب  
الحمان وسبعة بعدد ما اشتراه بمرارة لانه يقول له قد تخلص  
ويظهر عيب فلا تنيد وشيا ولا فدم على الرد على بايعك ولا  
ما انكسده على الرجح لانه داعية للمندليس ويهزم وشر مؤمن  
بالخاص وعيون وعدم مما يعتاد وتعود فقله اكل مغرطين  
ونفس مندعة كلع بين محل الخلاوة لا يضبط من عناء على العادة  
فان كان يقفه ما حيز وثبوت الارادة لا يقض عليها وتساوي  
صفره فزوج واليه وفيه يقض وكثمة بكسرة وخم ظهر  
البراة ولو حبس الا لشعر واحد وما لا يعلم الا بالتقدير لكون  
لشعر ومراقتا ويصا بطبع فان اشترط الرد به حمل بالشرط  
كافة التوضيح الامن النقص لعدم صحه بيعه وعيب المذانة  
في حله لغو وراي وسط فادسه لسهولة الاصلاح وعدم سلامتها  
عالميا وان تزويجها من حادط المباد فحدا العبي ودعوي  
لا حريم وامومة الورد البايح في ضمان للشركي لغو في الاث  
شعر الغارة على حاله انما قبلة قوله الرد وبينة اذواع  
لصكها ولا يش على خاد باقول كمن قال لاخر على مطس الدلائل  
به فامله او غير غير محروف انه صحيح فافرق فيه سمنا لم يانخذ

في عقود النكاح